وقد بلغت عزلة اسرائيل ذروتها في مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في الجزائر ، قبيل اندلاع الحرب الرابعة ، اذ توصل هذا المؤتمر ، الذي ضم أكثر من سبعين دولة ، الى اتخاذ قرارات(٤) في غاية الحزم ، فضحت وادانت الاعتداءات الاسرائيلية وسياستها التوسعية وطالبتها بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة . وان هذه القرارات الحازمة التي اتخذها مؤتمر دولي يضم أكثر شعوب العالم ودوله تدل مرة أخرى على نفاد صبر الرأي العام العالمي من تحديات اسرائيل للمجتمع الدولي ، كما يدل على عزلة اسرائيل الخانقة وامتداد هذه العزلة الى الولايات المتحدة نفسها التي أصبحت السند الوحيد لمطامع اسرائيل وتحدياتها في العالم .

وضعت اسرائيل نفسها ، بتعنتها وتحديها للمجتمع الدولي ، في طريق مسدود . فلا العزلة الدولية التي أصبحت تحيط بها من كل جانب ، ولا ضغط الرأي العام العالمي المتصاعد ، ولا تخلي حلفائها السابقين في اوروبا الغربية عن تأييد مطامعها التوسعية، كل هذا لم يؤد الى تراجع اسرائيل التي أصبحت لا تعتمد الا على دعم الولايات المتحدة وحدها ، العسكري والسياسي . وهذا ما خلق وضعا متفجرا في المنطقة ، أصبح يهدد باندلاع الحرب بين فترة واخرى منذ عام ١٩٧١ ، الى أن أدت ممارسة الاستمرار بالعدوان واللجوء الى القوة واعمال القرصنة من أجل الاستيلاء على الاراضي وتكريس واقع الاحتلال الى انفجار الصراع المسلح في العاشر من رمضان ١٣٩٣ الموافق ٦/١٠/ ١٩٧٣ .

ان العودة الى تفاصيل المبادرات السياسية المختلفة منذ عام ١٩٦٧ وتعطيل اسرائيل لجميع هذه المبادرات ، مهما كان مصدرها يبرهن ، بدون أي شك على ان الحرب الرابعة ما هي الا نتيجة حتمية لاستمرار العدوان الاسرائيلي القائم منذ عام ١٩٦٧ وان سياستها التوسعية والعدوانية هي سبب اندلاع هذه الحرب الرابعة . ونورد فيما يلي ظروف أهم المبادرات السياسية وتفاصيلها منذ عام ١٩٦٧ ، والتي ادارت لها اسرائيل ظهرها مبدية كل ازدراء واحتقار للمجتمع الدولي .

١ ــ قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) المؤرخ في ١٩٦٧/١١/٢٢ :

يمكن اعتبار قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) أول محاولة من قبل منظمة الامم المتحدة والدول الكبرى لايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي وللقضية الفلسطينية انطلاقا من واقع الاغتصاب والتوسع والاحتلال الاسرائيلي ، فهو ينطلق من العدوان الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ ليسدل النسيان على اغتصاب كل فلسطين، خلافا لقرار التقسيم وغيره من قرارات الامم المتحدة ، وليعترف بواقع تشريد الشعب الفلسطيني معتبرا قضيته قضية لاجئين فحسب ، ويرجع القضية الفلسطينية برمتها الى قضية انسحاب القوات الاسرائيلية من اراضي الدول العربية الثلاث التي احتلتها اسرائيل في أعقاب عدوان ١٩٦٧ . وبهذا يمكن اعتبار هذا القرار أهم واخطر قرار أصدرته المنظمة الدولية بشأن القضية الفلسطينية منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، وتأتي خطورته من الاعتبارات التالية :

ــ ان هذا القرار لا ينحصر في حدود التوصية وذلك لصدوره عن مجلس الامن الذي يملك بموجب نصوص الميثاق القوة التنفيذية اللازمة لتنفيذ قراراته .

ــ ان صدوره بتأييد الدول الاربع الكبرى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن يعطيه قوة سياسية وعملية كبيرة .

ــ ان قبوله من قبل اسرائيل من جهة ، ثم من قبل مصر والاردن من جهة أخرى وهما دولتان رئيسيتان من دول المواجهة يتيح له حظوظا وفرصا كبيرة في التنفيذ .